

كلمة رئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي ألكسيس لوبيير

جلسة استعلامية عن جهود المديرية العامة للأمن العام في مكافحة التهريب

27 حزيران 2014

للمطابقة عند الإلقاء

أصحاب السعادة،

حضرة ممثلي الوزارات والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة التهريب،

الزملاء من المنظمة الدولية للهجرة،

الصديقات والأصدقاء الأعزاء،

الاتجار بالبشر أمر غير مقبول بكل ما في الكلمة من معنى. فهو انتهاك كبير لحقوق الإنسان، وشكل بالغ الخطورة من أشكال الجريمة. وهو يلحق الأذى بضحاياه الذين يكونون في غالبية الأحيان الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا ويستأهلون التزامنا لحمايتهم.

وفي وقت تتزايد فيه أعداد الضحايا في لبنان والمنطقة وكذلك في أوروبا، يجب أن نرسل إشارة قوية وواضحة بأننا لن ندع معاناتهم تستمر، وهي إشارة مفادها أننا نعمل جميعاً على مواجهة الاتجار بالبشر.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر شاملة وتركز على الوقاية وحماية الضحايا ومحاكمة المجرمين وتطوير الشراكات مع مختلف الجهات المعنية. وهذه المقاربة تركز على حقوق الإنسان، وتتمحور حول الضحايا، وتعنى بالنوع الاجتماعي، وتتحسس القضايا المرتبطة بالأطفال.

لقد تحقق الكثير لكن ما زال من الضروري القيام بعمل كبير لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر. فهذه ظاهرة بالغة التعقيد وعبر وطنية غالباً. ويعتبر التنسيق بين جميع الحاضرين هنا أساسياً، أي الأجهزة الأمنية والوزارات والأسرة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ويمكننا معالجة مسألة الاتجار بالبشر بفاعلية فقط إن عملنا معاً بصورة متلائمة ومنهجية. ويتعين علينا التركيز بشكل متساوٍ أيضاً على منع الاتجار بالبشر ومحاكمة المهربين، والأهم على ضمان حماية الضحايا ومساعدتهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

في لبنان، يجرم قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الرقم 164 الاتجار بالبشر. وهذه خطوة إيجابية لأنها تعطي تعريفاً واضحاً للاتجار وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة، وتحدد ضحايا الاتجار بالبشر من دون تمييز بين المواطنين وغير المواطنين، وتفرض غرامات صارمة على المهربين.

غير أنه ما زال هناك مجال للتحسين بهدف تعزيز الأحكام الخاصة بالحماية والوقاية والمحاكمة والتنسيق. كما أنه من الضروري التشديد على أنه من خلال معالجة جميع أشكال الاستغلال فقط، بما في ذلك العمل الإكراهي، يمكننا أن نواجه بشكل جدي الاتجار بالبشر.

نحن نعرف جميعاً بأن إقرار قانون ليس كافياً إذ يجب أن يبذل جهد هادف ومركز ومستمر لتنفيذ القوانين بفاعلية. وبهذا المعنى، أرحب باللجنة التي شكلها مؤخراً الأمن العام والعاملة على تطوير إجراءات ومبادئ توجيهية لإنفاذ القانون.

واسمحوا لي أيضاً أن أتناول ببضع كلمات مجموعة ضعيفة عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالبشر وأعني بها العمال المهاجرين.

نعرف جميعاً بأنه في إمكان المهاجرين المساهمة بقوة في مجتمعاتنا، بما في ذلك في لبنان. وتعتبر هجرة اليد العاملة ظاهرة متنامية تعني ملايين العمال الذين ينتقلون داخل بلدانهم أو في الخارج. وتقدر منظمة العمل الدولية عدد العمال المهاجرين بحوالي 120 مليوناً.

كما أننا نتألم لأن أوضاع العمال المهاجرين وعائلاتهم قد باتت مسألة معاصرة أساسية من مسائل حقوق الإنسان حول العالم. ومن الأمثلة على ذلك استغلال المهربين، وأصحاب العمل، والمتاجرين بالبشر، وظروف العمل والمعيشة البالغة الصعوبة، والنقص في الوصول إلى القضاء، والتمييز. ولا يشذ لبنان عن هذه القاعدة.

إن معاملة العمال المهاجرين بشكل عام والعاملات المنزليات بشكل خاص في لبنان مصدر قلق فوري وملح بالنسبة إلينا. فقد تطرقنا بلا هوادة إلى هذه المسألة في إطار حوارنا السياسي مع السلطات اللبنانية، وكذلك من خلال توفير مساعدة مالية مباشرة للمنظمات التي تعنى بالتوعية على أوضاعهم، واقتراح التشريعات لتحسين الإطار القانوني، ودعم الأفراد الذين يعانون من الاستغلال وفق كل حالة على حدة.

لقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً السلطات اللبنانية إلى ضمان إخضاع العمال المهاجرين لقانون العمل اللبناني، مما من شأنه حماية حقوقهم ووضع حد لنظام الكفالة وتحسين وصولهم إلى آليات الإصلاح القانونية.

كما أننا نؤمن بأنه من الأساسي التنسيق مع القضاء للحد من الإفلات من العقاب عند ارتكاب الانتهاكات وتطوير قوانين تعزز حقوق المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر.

واسمحوا لي أيضاً أن أقول إن الاتحاد الأوروبي معني بدرجة كبيرة بوضع الأجانب الموقوفين في لبنان، لاسيما العمال المهاجرين. فاعتبار شخص يهاجر بطريقة غير شرعية سعياً وراء حياة أفضل مجرماً أمر يناقض المبادئ القائمة في القانون الدولي والأخلاقيات. كما أنه أمر سطحي وأساسه غير سليم ونتأجه عكسية، بما أنه لا يتطرق إلى الأسباب الجوهرية للهجرة.

يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات المعنية للعمل من دون تأخير على حل شامل ومتعدد التخصص، من أجل إيجاد حماية قانونية مناسبة لضحايا الاتجار بالبشر، لمعالجة هذه المسألة بفاعلية، وتطوير سياسات فاعلة تضمن حقوق العمال المهاجرين في جميع الأوقات وإنفاذها.

كما إننا سنستمر في تقديم دعم كبير للمساهمة في تحسين وضع العمال المهاجرين في لبنان، على مستوى السياسة ومن خلال دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز حقوق الفئات الأكثر ضعفاً وحماية هذه الحقوق.

ودعوني أنهي كلمتي بشكر جميع الحاضرين هنا: الأمن العام على تنظيم هذا النقاش والجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، والفريق الخاص من المنظمة الدولية للهجرة في لبنان برئاسة فوزي الزويود، وخصوصاً نور فريتريانا وديما حداد، والذين من دون التزامهم وحسهم المهني، لكان ضحايا الاتجار بالبشر والعمال المهاجرون أكثر عرضة للمخاطر.

شكراً.